Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2 part2- December 2025 المجلد ١٥- العدد ٢ ج٢ – كانون الأول ٢٠٢٥

The impact of performance and effectiveness on the legitimacy of the Iraqi political system

[1] Zahraa. J. Rahif Al- Shuwaili
[1] Al-Huwayjah Technical Administrative College [2] Kirkuk Technical Institute/Northern Technical University
1: Email: Zahraa.J@cis.uobaghdad.edu.iq
2: Email:

Abstract:

The Iraqi political system faces significant challenges in ensuring its legitimacy, with performance and effectiveness playing a crucial role in strengthening or undermining this legitimacy. In light of the security, economic, and political challenges facing Iraq, it is crucial to study the impact of government performance and political effectiveness on the legitimacy of the Iraqi political system. This research aims to explore the relationship between government performance, political effectiveness, and the legitimacy of the Iraqi political system, analyze the factors influencing this relationship, and provide recommendations for strengthening the legitimacy of the Iraqi political system by improving performance and effectiveness.

DOI https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.164477.1576
Submitted: 2/9/2025
Accepted: 25/9/2025
Published: 1/12/2025
Keywords:
Effectiveness
political system
legitimacy
legality.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تأثير الاداء والفاعلية في شرعية النظام السياسي العراقي

م.م. زهراء جبار رهيف الشويلي [١]
[١] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد

الملخص:

يعد النظام السياسي العراقي أحد الأنظمة التي تواجه تحديات كبيرة في ضمان شرعيته، حيث يلعب الأداء والفاعلية دوراً حاسماً في تعزيز أو تقويض هذه الشرعية. في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي يواجهها العراق، يصبح من الأهمية بمكان دراسة تأثير الأداء الحكومي والفاعلية السياسية على شرعية النظام السياسي العراقي. يهدف هذا البحث إلى استكشاف العلاقة بين الأداء الحكومي والفاعلية السياسية وشرعية النظام السياسي العراقي، وتحليل العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة، وتقديم توصيات لتعزيز شرعية النظام السياسي العراقي من خلال تحسين الأداء والفاعلية.

الكلمات المفتاحية:

الفاعلية – النظام السياسي – الشرعية – المشروعية.

المقدمة

ان شرعية السياسة هي ميزة للمؤسسات والقرارات المتعلقة بالقوانين والمرشحين للمناصب السياسية التي تُتخذ داخلها وان درجة الطابع المؤسسي في النظام السياسي اصبحت في مقدمة المعايير الرئيسية التي توضح مقدار فاعلية اداء النظام والاستقرار السياسي فالمؤسسية تولد سلوكية وثوابت فكرية وعملية يتمسك بها الحاكم والمحكوم على حد سواء ، ونظرا لتأثيرها الفاعل في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاداري ، وبما ان العراق يخضع منذعام ٢٠٠٣ لنظام برلماني في مجتمع كثير التعددية وتبين خلال تجربة سياسية مريرة خلال هذه المدة من حيث الاداء والفاعلية والنتائج على تلكؤ في اجراء اي اصلاحات سياسية واقتصادية تنقذ البلاد من الفوضى الناجمة عن المراحل والازمات السابقة التي مرت بها، فضلاً عن غياب شخصنة السلطة في عملية صنع القرار، وادارة شؤون الدولة والحكم على اسس موضوعية بعيدا عن المصالح والرغبات الشخصية والطائفية لذلك نجد ضعف في المؤسساتية لنظام السياسي العراقي وبالتالي ينعكس بصورة مباشرة على اداءه وقدرته على اتخاذ القرارات اللازمة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع بصورة فاعلة، تصبح عندئذ السلطة مشخصنة بدرجة كبيرة جدا نتيجة تحويل مقدرات الدولة لصالح النخب السياسية الحاكمة .

أولاً: أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في بيان مدى اهمية الوقوف على تأثير الاداء والفاعلية والتغذية العكسية والاشكالات التي تعترض هذا الاداء وتأثير على مدى مشروعية النظام السياسي العراقي .

ثانياً: اشكالية البحث

تكمن اشكالية البحث في ان مبدأ الفاعلية لا يمكن ان يتحقق بدون عوامل مهمة تتمثل بالمؤسسات وادائها وبسبب لجوء القوى السياسية الحاكمة في العراق بعد ٢٠٠٥ لمبدء التوافقية في ادارة المؤسسات والاجهزة الحكومية ادى الى ظهور وازدياد الازمات السياسية مما ادى ذلك على اداء فعالية النظام السياسي وعلى مشروعيته وقبوله لدى المواطنين .

ثالثاً: فرضية البحث

ينطلق من فرضية مفادها ان ليس كل نظام سياسي حاصل على الشرعية السياسية له مشروعية سياسية.

رابعاً: حدود البحث:

١. **الزمنية:** تم تحديدها من عام ٢٠٠٣ إلى الوقت الحالي.

٢. **المكانية:** التركيز على النظام السياسي العراقي.

٣. **الموضوعية:** التركيز على أداء وفاعلية شرعية ومشروعية النظام السياسي العراقي.

خامساً: أهداف الدراسة:

١. تحليل أداء النظام السياسي العراقي وكيفية أداء النظام السياسي العراقي في ظل التحديات الداخلية والخارجية.

٢. تقييم مدى شرعية النظام السياسي العراقي .

٣. تحديد العوامل التي تؤثر على أداء وفاعلية شرعية النظام السياسي العراقي.

سادساً: مناهج البحث

اما الاطار المنهجي للبحث: فمن اجل التحقق من الفرضية اعتمد منهج البحث على منهج (التحليل النظمي) والمنهج (الوصفي التحليلي)

سابعاً: هيكلية البحث

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي :- (الشرعية والفاعلية السياسية)
المطلب الاول :- المفهوم الوصفي والمعياري للشرعية .
المطلب الثاني :- قدرات النظام السياسي .
المبحث الثاني:- تأثير فاعلية النظام السياسي وقدراته.
المطلب الاول :- اداء النظام السياسي العراقي وقيم شرعيته.
فضلا عن الخاتمة والاستنتاجات وقائمة المصادر.

I. المبحث الاول

الاطار المفاهيمي :_ (الشرعية والفاعلية السياسية)

I.أ.المطلب الاول

المفهوم الوصفي والمعياري للشرعية :-

فسرت الشرعية تفسيرا وصفيا فهي تشير الى معتقدات الناس بشأن السلطة السياسية ، واحيانا الالتزامات السياسية ، وقد قدم (ماكس ويبر) سردا مؤثرا جدا للشرعية السياسية التي تستبعد اي لجوء الى المقاييس المعيارية . اذ ان النظام السياسي الشرعي يعني ان المشاركين فيه عندهم بعض المعتقدات او الايمان في هذا الصدد الى انه (اساس كل نظام من نظم السلطة وبالمقابل لكل نوع من انواع الرغبة في الانصياع ، وهو اعتقاد يتم بموجبه منح الاشخاص الذين. يمارسون السلطة الهينة).[١]

ويميز ويبر بين ثلاثة مصادر رئيسية للشرعية – تفهم على انها قبول السلطة وضرورة الامتثال لأوامرها ومن الممكن ان يؤمن الناس بنظام سياسي او اجتماعي معين لأنه كان موجودا منذ فترة طويلة (التقاليد) وذلك لانهم يثقون بالحكام (الكاريزما) ، او لانهم يثقون بمشروعيته وعلى وجه التحديد بعقلانية حكم القانون ، لذا فأن الشرعية هي فئة تفسيرية مهمة ، لان الايمان بنظام سياسي او اجتماعي معين يؤدي الى نظم اجتماعية اكثر استقرارا من تلك التي تنتج عن السعي لتحقيق المصلحة الذاتية او اتباع القواعد المعتادة [٢] .

ويشير المفهوم المعياري للشرعية السياسية الى بعض معايير القبول او تبرير السلطة السياسية ، او ربما الالتزام ، اذ تشير الشرعية في المقام الاول الى تبرير السياسة القسرية ، سواء اكانت هيئة سياسية مثل الدولة الشرعية ام كان المواطنون عندهم التزامات سياسية تجاهها فأن هذا يعتمد على وجهة النظر هذه حول ما اذا كانت القوة السياسية القسرية التي تمارسها الدولة لها بما يبررها ، اذ ترتبط الشرعية بتبرير السلطة السياسية وبالنتيجة تكون الهيئات السياسية مثل الدول سلطات فعالة او سلطات فعلية ، من دون ان تكون شرعية ، اذ انهم يدعون الحق في الحكم وخلق الالتزامات التي يجب الامتثال لها ، وطالما ليست هذه المطالبات برضا كافي ، فهي تتمتع بالسلطة [٣] .

اما شرعية الحكومة تشير الى الشرعية التي يتمتع بها الحاكمون في ممارسة السلطة واتخاذ القرارات وانفاذها ، ويشمل هذا المفهوم الاعتراف المشروع للحكومة من قبل المواطنين والمجتمع المحلي والمجتمع الدولي ، ويتمتع الحكام بالشرعية في العمل كممثلين للنظام السياسي وبتنفيذ سلطة الدولة ، تتداخل هاتان النقطتان بشكل كبير ، حيث شرعية الحكومة يمكن ان تستند الى شرعية النظام

---

(١) *الشرعية السياسية* ، (مركز البيان للدراسات والتخطيط ، موسوعة ستانفورد للفلسفة ، ٢٠٢٢)،ص٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤.

(3)Anthony cosmopolitanism,london:penguin,2007,p5

السياسي على سبيل المثال اذا كان هناك عملية انتخابية ديمقراطية تم تطبيقها بشكل صحيح وفقا لدستور النظام السياسي ، فأن الحكومة المنتخبة بشكل شرعي ستحظى بالشرعية [١] .

الشرعية السياسية ضرورة لأستقرار النظام السياسي والحكومة واعتراف المجتمع بشكل عام بها وقبولها لذا علينا التميز مابين الشرعية التمثيلية ومابين الشرعية الانجازية (المشروعية):-

التمثيلية :- تشير الى شرعية الحكومة او النظام السياسي بناء على قاعدة ان الحكام يتمتعون بالشرعية بوكالة الشعب ، ويحق للحكومة او النظام السياسي الحكم ولتخاذ القرارات بنيابة الشعب وفقا للدستور والقوانين ، وعادة ما يمارس الحكام صلاحيتهم بالشرعية التمثيلية عن طريق الانتخابات او البرلمان او اليات اخرى تم تنصيبها بشكل قانوني ، ويخرص الحكام على توسيع نطاق الشرعية التمثيلية عن طريق حث الناخبين على المشاركة الواسعة في الانتخابات ، قلة عدد الناخبين (الاغلبية البسيطة) تضعف موقف الحكام ، لكن لا تخل بشرعيتهم. [٢]

الشرعية الانجازية (المشروعية) :- تتعلق بشرعية الحكومة او النظام السياسي بناء على قاعدة تحقيقها وانجازات محددة وفعالة ، و يعد تحقيق النجاحات و التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاهداف المشتركة مؤشرا على الشرعية الانجازية (المشروعية) اي تقسيم الحكومة والنظام السياسي بمدى قدرتها على تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية وتلبية احتياجات المجتمع وان ضعف المشروعية قد يحول موقف الناس الى معارضة الحكام ، وربما حصول تحركات اجتماعية مضادة للحكومة [٣] .

ان الفرق بين الشرعية والمشروعية يكمن في مصدر الشرعية ، ففي الاولى يتم تميز الشرعية من قبل الشعب وابقاء النظام السياسي لمتطلبات الديمقراطية ، اما في الثانية فتعتمد على انجازات الحكومة والنظام السياسي في تحقيق التقدم و التحسين في الحياة العامة.

I.ب. المطلب الثاني

قدرات النظام السياسي :-

اولا :- مفهوم الاداء والفاعلية السياسية :-

ان الاداء السياسي هو مخرجات مؤسسات الدولة وسياساتها وخطاباتها الموجهة الى الافراد في سياقات اجتماعية وسياسية محددة للغاية بمعنى ان يكون المجال العام هو مرحلة الاداء السياسي ، والذي يربط بدوره مابين القطاع العام والخاص [٤]فهو الفعل والعمل الذي يقوم به النظام السياسي لتلبية

---

(١) محمد عبد الجبار الشبوط ، *الشرعية السياسية* ، (صحيفة العالم ،١١٢، ٢٠٢٣).

(٢) المصدر نفسه.

(3) Jonathan Quong, liberalism without perfection, oxford: oxford university press,2011.

(4) Shirinm .Rai, political pormance, Afram work for Analising Democratic politics, political studies,vol.63 ,no 5,london: political studies Association, 2024,p2.

احتياجات الافراد وتقديم الخدمات المختلفة التي يعدهم بها ، والقدرة على اشباع تلك الاحتياجات في الحاضر والمستقبل ، بغية تحقيق الرضا والقبول [١]

وعليه فأن مدى فعالية الاداء السياسي ترتبط على نحو مباشر بالشرعية ، لأنها تتحقق عندما يتمكن جهاز الدولة من اصدار استجابات متسارعة لمطالب المجتمع ، الامر الذي يعني قدرة وقابلية مؤسسات الدولة على استيعاب افراد المجتمع وقدرة وفاعلية مؤسساتها على تلبية احتياجاتهم ، اي ان حجم المخرجات موازٍ او مقارب لحجم المدخلات ، وهنا يمكن للأفراد استثمار قوة وقدرة الدولة المادية والمعنوية وفاعليتها بوصفها الجهة القادرة على اشباع احتياجاتهم وتلبية مطالبهم ، ومن ثم احساسهم بضرورة وجودها واستمرارها بوصفها مشتركا عاما يمتلك لوحده القدرة على تلبية مطالبهم. واحتياجاتهم ، لذا يصبح الدفاع عن هذا المشترك حقا وواجبا مقدسا للدولة على الافراد [٢].

ولا تقتصر فعالية الاداء السياسي وتحقيق الشرعية السياسية للنظام السياسي على تلبية الاحتياجات والمتطلبات المجتمعية فحسب ، وانما تمثل توقعات المواطن عاملا حاسما في هذا الجانب ، اذ من الممكن ان يكون الاداء السياسي للنظام افضل من اي وقت مضى ، غير ان هذا الاداء قد يضل اقل بكثير من توقعات المواطنين ، والتي تكون بطبيعة الحال معقدة ، وعليه : - فعند ما لا يكون اداء النظام السياسي منسجما مع متطلبات وتوقعات الافراد فإن ذلك سيقضي الى تآكل الثقة في مؤسسات الدولة ، وقد لا يكون التأثير فوريا ، ولكن يمكن توقع حدوثه اذ تدهور اداء السياسات او ظل منخفضا على مدى الحكومات المتعاقبة ، فعلى سبيل المثال ، اذا كانت الحكومة مسؤولة عن توفير الخدمات العامة ، مثل الدعاية الطبية او التأمين ضد البطالة او استحقاقات التقاعد ، وتدهورت بعض او كل هذه الخدمات او فشلت في تلبية المطالب العامة ، فقد ينتج عن ذلك استياء متزايد من الحكومة ،وإذا لم يتم تحسين هذه الخدمات بمرور الوقت ، فقد يبدأ الجمهور في التشكيك بترتيبات المؤسسية الموجودة في النظام السياسي وقدراتها في التعامل مع هذه المشكلات[٣]

وعليه فالأداء السياسي يشكل الجانب العلمي والتطبيقي للسياسة العامة ، والتي تضطلع بها مؤسسات الدولة كافة، وتنقلها من الحيز الخاص الى الحيز العام ، تترجم من خلاله منظومة القيم التي تحملها النخب السياسية الحاكمة ، والتي على اساسها يتم مقدار الشرعية السياسية التي تجوز عليها ، اذ كلما كان الاداء السياسي للنظام منسجما مع متطلبات الافراد واحتياجاتهم وتوقعاتهم كلما اكتسب الاداء السياسي الشرعية السياسية ، والتي ينعكس بمجملها على فاعلية النظام السياسي ومؤسساته ككل ، والتي يصبح معها عندئذ اكثر قدرة على الاستمرارية والعمل . والعكس صحيح ، فكلما كان الاداء السياسي

---

(١) سعد شهاب احمد ، *الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على اداء النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥* ، (برلين: المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠٢٢)، ص٣٦.

(٢) هشام حكمت عبد الستار واخرون، *علم الاجتماع السياسي*، (بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠١٩)، ص٥٧.

(3) Arthur miller and olalisthaug , political performance, and institutional trust , in: pippanarris press , 1999, p 206.

للنظام لا يلبي مطالب الافراد ولا ينسجم مع توقعاتهم ، كلما ضعفت شرعيته السياسية واصبحت قدرته على الاستمرارية في العمل وادارة شؤون الدولة محدودة وضعيفة ، ومن ثم تتصف مخرجات النظام السياسي بالعشوائية والتلكوء وينزح الى استخدام العنف والارغام (الاغرام) للتعامل مع مطالب الافراد[١] .

ثانيا: اداء النظام السياسي وعلاقته بالقيم المؤسساتية

النظام السياسي يستجيب للتغيرات التي تطرأ على المجتمع عبر مؤسساتيه المتعددة (الرسمية وغير الرسمية) سيولد قيما متعددة عاموديا (على صعيد النخب السياسية)، وافقيا على صعيد الجماعات الاجتماعية المتباينة) ، ابرزها توكيده وصايته للحرية بمختلف اشكالها، وسيادة القانون والمساواة بين الافراد وتوسيع المشاركة السياسية عبر الترشيح والتصويت في الانتخابات الحكومية وقيام سلطة قضائية مستقلة تعمل على انفاذ القانون في المجتمع بصورة عادلة ومحايدة ، ووجود مدى مستقل عن النظام السياسي والدولة[٢]، فالقيم التي توجدها المؤسساتية ستعمل على اعادة صياغة موضوع السلطة فكرا وممارسة ، عبر ايجاد تمايز بين ما هو شخصي و ما هو وظيفي ، وتحديد صلاحياتها ومدياتها وامتيازات الاشخاص الذين يشغلونها وفقا للقواعد القانونية للدولة ، [٣] اي ان اعتماد المؤسساتية في آلية عمل النظام السياسي سيحقق قيما متعددة تسهم بشكل مركزي في تحقيق الاستقرار السياسي اهمها :-

العدالة:- اي ان جميع المواطنين يتمتعون بحقوق متساوية بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية (الاجتماعية ، الدينية ، السياسية) وغيرها .

المساواة :- وتعني ان المواطنين يمتلكون فرصا متساوية في الحياة السياسية والاقتصادية

المشاركة:- اي ان الجميع سيرى نفسه جزء لا يتجزء من الكل ، فهو مصدر السلطة ومشارك. فيها عبر اختياره من يحكمه في انتخابات حرة نزيهة .

الحكم الرشيد :- الذي يشير الى قدرة المؤسسات السياسية على اتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل فعال وكفوء .

سيادة القانون :- الذي يضع الجميع حكاما ومحكومين ، تحت طائلته .

التعددية :- اي وجود قضاء عام يسمح بوجود افكار وقيم متعددة والتعبير عنها ، دون ان يمس ذلك النظام العام والقضاء الخاص لكل فرد او جماعة اخرى .

الثقة :- وتعني شعور الافراد بالاحترام من قبل الاخرين ، مما يسهم في قيام وخلق بيئة آمنة ومستقرة .

---

(١) احمد فيصل علي ، "القيم المؤسساتية واداء النظام السياسي العراقي"، *مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين*، العدد ٧٨، (٢٠٢٤): ص١٤٩.

(٢) لاري دايموند، *روح الديمقراطية من اجل بناء مجتمعات حرة*، ترجمة: عبد النور الخرافي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٤)، ص٤٣.

(٣) احمد فيصل علي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٠.

وعليه فإن المسار القيمي للمؤسسات لا يقف عند تحقيق الرضا والقبول الشعبين لأداء النظام السياسي ، بل يتعداه نحو تكوين وازع اخلاقي لدى الحاكم والمحكوم بالالتزام بحكم القانون ، وهذا ما يجعل مؤسسات الضرائب على سبيل المثال ، في الديمقراطيات ، الراسخة مؤسسات فعالة يتمثل لها معظم الافراد في تلك المجتمعات ، وهذه الاستجابة متأتية من اعتقادهم بأن الضرائب ، وان كانت غير محبذة ، لكنها مشروعة لتحويل المشروعات التي يحتاجها المجتمع [١]، فعندما يتحول الامتثال لحكم القانون وازعا اخلاقيا لدى الجميع تزاد قيمة العدالة في المحاكم ويتحقق الامن الذاتي الدى الافراد ويزاد نطاق الحرية تتسع حجم المشاركة السياسية ، وهو ما يعدّ مرتكزاً اساسياً لبلوغ رفاهية المجتمع وتحقيق واستقراره ووسيلة فاعلة لتعزيز التنمية السياسية ، وليس من قبيل المصادفة ان تتطور جميع العوامل المذكورة معا وفي الاتجاه نفسه ، وان يكن لوتيرة نفسها ، وتمثل في الوقت نفسه مؤشرات واضحة لشرعية السلطة العقلانية ، المرتكزة على القاعدة البيروقراطية الفاعلة التي تقضي على الفروقات والامتيازات الشخصية في السلطة وبشكل نهائي في جميع اركان النظام السياسي والمجتمع [٢] .

II. المبحث الثاني

قدرات النظام السياسي العراقي وتأثير فاعليته :-

II.أ. المطلب الاول

اداء النظام السياسي العراقي وقيم شرعيته :-

ان العراق من البلدان التي تمتلك مواردً طبيعية وبشرية هائلة ، تمكنه من اذا موارده بشكل صحيح وعادل من احداث المشروعية من خلال التنمية الاقتصادية بمعدلات عالية للغاية ، عبر الاستثمار في البنية التحتية وتحسين نظام التعليم ودعم الابتكار والبحث والتطوير وتعزيز الحوكمة الرشيدة وخلق فرص عمل في قطاعات متعددة مثل الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها . وفي ظل غياب هذه التنمية بمجموعها وضعف في فكر و ممارسة النخب السياسية وهو ما كرس حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي ، واضعف من اداء ومخرجات النظام السياسي وبالتالي على شرعية النظام السياسي العراقي (الشرعية الانجازية) .

ان المجتمع العراقي قد فقد الثقة بالحومات المتعاقبة العراقية طيلة سنوات مضت منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وهذه النقطة وضعت النظام السياسي العراقي في مواجهة مباشرة مع (ازمة

(1) Parnk H.oneiletal, cases and concepts in comparative politics ,an integrated approach,(new york : Columbia university press ,2014 ,p17.18

(2) J.Roland pennook ,political Development ,political system and political cood , ln : lkuo kabashima and layn T. whit (eds) , political system and change (new jersey) , Princeton university press, 2018, p88

الشرعية ، التوزيع ، التغلغل ، المشاركة ، الاندماج ، والهوية) [١]واوجدت بيئة غير مستقرة نتيجة الصراعات والحروب المحلية والدولية ، اسفرت عن استنزاف كبير لمواردها الاقتصادية وتدني مؤشرات التنمية القطاعية والبشرية ، ومن ثم انكماش اقتصادها نتيجة ضعف وغياب التوظيفات المالية الكبرى .[٢]

ان التغيير السياسي الذي حصل في ٢٠٠٣م قدم فرصة مواتيه لبناء نظام سياسي ديمقراطي تعددي في العراق يسمح بقيام حكومة تأخذ على عاتقها استثمار الايرادات النفطية السنوية المقدرة بحوالي ٢٠مليار دولار امريكي لإعادة البنية التحتية وتخصيص كميات نقدية في صندوق عراقي دائم للأسس العراقية البالغ عددها ستة ملايين تقريبا بعد سنوات من الاهمال وسوء معاملة النظام السابق اذ ان اعطاء المواطنين العراقيين فرصا كافية في كيفية انفاق عائدات النفط وحتى توفير عائد لهم من شأنه ان يسهم في بناء الثقة واضفاء الشرعية على نقاط القوة في المؤسسات الديمقراطية حديثة النشأة [٣]غير ان التحول الديمقراطي الذي شهده النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣م ، لم يكن يهدف لبناء مؤسسات فاعلة ، ولم يعي بأحداث تغيير في منظومة القيم التقليدية السائدة ، وانما كرس حالة الانقسام في المجتمع وتعميق الهوة بين الجماعات الاجتماعية المتباينة ، تمثل في صورة العنف الطائفي والانقسام الهوياتي والصراع السياسي [٤]،الى جانب مساعي الادارة الامريكية في ان يعيش العراق حالة من الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتكريس الانقسام الهوياتي وتأطيره في بيئة النظام السياسي ، بهدف ان يكون العراق بؤرة لجذب الجماعات الارهابية المتطرفة وزمره ، عبر فتح الحدود وحل الجيش العراقي وانتشار الفساد والفقر والعوز والبطالة ، وتكوين نخبة واحزاب سياسية تفتق للخبرة وتهدر ثروات الدولة ، وجعل العراق نقطة انطلاق واعادة ترسيم المنطقة وتقسيمها على اسس ودعائم قومية وعنصرية ودينية طائفية .[٥]

وفي ظل غياب العدالة والمساواة والحكم الرشيد وسيادة القانون ، ونتيجة لضعف الدولة وخضوعها للانقسامات الطائفية ارتكبت جرائم الابادة على الهوية وتعرضت التجمعات السكنية ودور

---

(١) وليد سامي محمد ، *مأسسة السلطة وبناء الدولة _ الامة : دراسة حالة العراق* ، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤)، ص٢٥٢.

(٢) وسيم حرب وآخرون ، *اشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية* ، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠١٠)، ص٨٨.

(3) Gery A.stradiotto ,Democratizing iraq ,:regime transition and Economic Development in compartive perspetive, international journal on world peace , vol,21,no .2manchester,paragon hous,june 2004,p32.

(٤) شير كوكرمانخ ، *الهوية والامة العراقية* ، (بيروت: دار الساقي ، ٢٠١٥)، ص ١٧١-١٧٣.

(٥) ساجد احميد الركابي ، *معادلة القوة بين الارهاب والدولة في العراق* ، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٢)، ص٨.

العبادة والمراقد المقدسة لهجمات ارهابية عنيفة ، ذهب ضحيتها الالاف من المدنيين واصحاب الكفاءات.[١]

وهو ما اثر سلبا على الوضع الاقتصادي والتنمية بشكل كبير ، وذلك لأسباب عديدة ابرزها[٢] :

الفشل في جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية ، وهروب رؤوس الاموال المحلية ، وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري في ظل بيئة مضطربة وغير مستقرة ، واتساع فجوة الفقر والبطالة لعدم توفر القدرة على توفير فرص للعمل.

هدر الموارد بفعل تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة ، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة ، كنتيجة لهدر الايرادات العامة .

الفشل في الحصول على المساعدات الخارجية نتيجة عدم الاستقرار الامني والسياسي .

هجرة الكفاءات الاقتصادية نتيجة تردي الوضع الامني وغياب النزاهة والمساواة وبروز المحسوبية والمحاباة في اشغال المناصب العامة.

انهيار بعض مؤسسات الدولة كالمصانع والمرافق العامة وتفاقم الازمات الاقتصادية .

الحد من تقديم الخدمات وارتفاع اعياء توفير كمية قليلة من الخدمات العامة ، او التوزيع الغير عادل لها ، وتردي نوعيتها او صعوبة الحصول عليها من دون رشوة او توسط.

زعزعة الاستقرار الاقتصادي نتيجة انتشار الفساد في القطاع الخاص ، بفعل زيادة كلفة العمل او المنتج التجاري بزيادة المدفوعات غير المشروعة ، وازدياد النفقات الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين.

وقد شهد المجتمع العراقي خلال المدة من ٢٠١٦ – ٢٠٢٢ تناميا مفرطا للجريمة المنظمة ، فضلا عن ضعف الايرادات الحكومية بفعل شبكات الفساد التي تستحوذ على قسم كبير منها : الجمارك او مشاريع البناء ، وحقول النفط ، الصرف الصحي ، المياه ، الطرق السريعة ، الممتلكات العامة والخاصة وغيرها [٣]، كما ان هذه الهشاشة التي تبدو عليها مؤسسات الدولة العراقية اوجدت جانب اخر من بنى مجتمعية ضعيفة الثقة فيما بينها ، تعتمد قيمها التقليدية (العشائرية و الاثنية) في تصنيف الاخر ، بما يضعف من امكانية الاقبال على الاستثمار والاعمال التجارية ومن ثم الشروع بالتنمية الشاملة ، اذ ان غياب القيم المؤسساتية تضعف بدرجة كبيرة رأس المال الاجتماعي ، على الرغم من توافر مؤسسات (حقوق الملكية ، والعقود ، والقانون التجاري) ، لكنها عاجزة عن خفض تكلفة التعاملات التجارية في حال غياب الثقة بالآخر ورأس المال الاجتماعي [٤]، اذ ان مؤسسات الدولة العراقية مازالت تعاني من

---

(١) ناظم نواف ابراهيم ، *العنف السياسي في العراق المعاصر :دراسة في تطور الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية* ، (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٥)، ص٢٩٩.

(٢) احمد فيصل علي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٦.

(٣) احمد فيصل علي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٧ .

(٤) فرانسيس فوكوياما، *الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي* ، ترجمة : معين الامام ومجاب الامام ، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية ، ٢٠١٥)، ص ٥٦٣.

عجز في ادارة شؤون المجتمع بمختلف مجالاته ، وكثيرا ما تكون عاجزة عن فرض هيبتها وعن توزيع وادارة مواردها المتنوعة بطريقة مستدامة ومنصفة [١]

II.ب. المطلب الثاني

سيناريوهات اداء النظام السياسي العراقي.

في كتابه اختراع العراق شخص توبي دوج ان الازمات السياسية في العراق المؤثرة على اداءه ليست وليدة لحظة التغيير في عام ٢٠٠٣ وانما هي ازمة بنيوية في نمط الحكم وتفاعلاته السياسية اذ ان السياسات العراقية من خلق في اعتاب الحرب العالمية الاولى حتى ازاحة صدام حسين قد هيمنت عليها اربع مشكلات بنيوية هي :

اولا :- نشر مستويات مفرطة من العنف المنظم من الدولة للسيطرة على المجتمع وتشكيله.

ثانيا :- استخدام موارد الدولة لشراء قطاعات من المجتمع وتشكيله .

ثالثا:- استخدام دخل النفط من الدولة لزيادة استقلالها عن المجتمعة.

رابعا :- قيام الدولة بمفاقمة واعادة خلق الانقسامات الفئوية والعرقية كاستراتيجية للحكم . وبهذا يكون قد تنبأ قبل عشرين عاما بأن العراق سيكون في المدى المتوسط عرضة لعدم الاستقرار ولن تخفف فيه درجة القسوة و ضعف الفاعلية التي يبديها الحكام في العراق وسوف تستوطن النخب الحاكمة كل جوانب الاقتصاد وسيكون المصدر الرئيس لطول عمر النظام السياسي[٢] .

ومن خلال تجارب البلدان التي شهدت تغيرا سياسيا من الدكتاتورية الى تبني النظام الديمقراطي لا نرى العراق بمعزل عن تلك التجارب لكن الاختلاف يكمن في مستوى تراكمات الفوضى والخراب التي انتجها التغير السياسي في عام ٢٠٠٣ والتي تتغير مساراتها سنة بعد اخرى عن الهدف المنشود الذي يحدث شرخا كبيرا بين الدولة والمواطن فقد باتت شرعية النظام السياسي العراقي تختزل بالانتخابات والقطيعة بين المجتمع والدولة تتزايد وهو ما يؤثر على مشروعية النظام السياسي وبات الفاعلون في النظام السياسي اكثر احترافية في تأسيس منظومة قائمة على الفساد الاداري والسياسي بدلا من ان يكتسبوا احترافية سياسية تؤهلهم لقيادة الدولة ، وهذا الحال يدعوا الى عدم وجود مشروعية للنظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ ، التي من المفترض وجودها لأننا انتقلنا من جمهورية الخوف والدكتاتورية الى جمهورية شرعية ناتجة عن الانتخابات لكن هذا الانتقال اوصل الى الفوضى السياسية وهذه الفوضى اوصلتنا الى ان تكون مهمة الحكومة الرئيسية هي ادارة الريع الاقتصادي للدولة لصالح الاحزاب والطبقة السياسية ، اما ما تبقى من هذا الريع فيتم توزيعه رواتب شهرية لموظفي القطاع الحكومي ، التي

---

(١) احمد فيصل علي ، مصدر سبق ذكره ،ص١٥٧.

٢ توبي دوج ، *اختراع العراق* ، ترجمة : دينا الملاح ، (بغداد: دار الكتب والوثائق ، ٢٠٠٨)، ص ١٢٦.

بات توفيرها يعد منجزا يستوجب الثناء والامتنان من المواطنين ، ويختصر عالم الاجتماع العراقي فالح عبد الجبار مشروعية النظام السياسي العراقي ب ان الدولة تمتلك كل شيء والمجتمع لا يملك شيء ، وبالتالي اصبحنا امام دولة مأزومة تختصر في :

اولا :- نمط اقتصاد ريعي الذي خول الدولة الى التصرف بواردات النفط بلا حسيب فأختلت مشروعية النظام السياسي وانفصلت عن المجتمع عندما اصبح الحصول على الرضا يتم من خلال وسيلة واحدة تتمثل في منظومة مشكلة من مجموعة من (الاتباع) يتم توزيع المنافع عليهم.

ثانيا :- البنية المؤسساتية للدولة التي تتسم بعلوية السلطة التنفيذية التي تبسط سيطرتها على السلطتين القضائية والتشريعية وتقوم بصورة تدريجية بالحاق هاتين الوظيفتين برمتها بها ، مما يؤدي بالنتيجة الى غياب المحاسبة المؤسساتية للممسكين بالسلطة ، او التداول السلمي (الشرعية) ، او استبدال القادة او تجديد ولايتهم ، لذلك ، ان تقويض الفصل بين السلطات او ثلمه هو _مؤسسيا_ يتولى نهوض الاستبداد وعليه يمكن ان تختزل السيناريوهات المحتملة على شرعية ومشروعية واداء النظام السياسي العراقي ب:-

السيناريو الاول :- الاستمرار في الفساد والمحسوبية :-

التأثير على الشرعية :-سيؤثر ذلك سلبا كبيرة على اعتبار النظام السياسي غير شرعي بسبب الفساد والمحسوبية.

التأثير على المشروعية:- سيؤدي هذا السيناريو الى تآكل مشروعية النظام السياسي العراقي ، اذ سيفقد الثقة لدى الشعب . وبالتالي يؤدي الى تفاقم تدهور الخدمات العامة وزيادة البطالة والفقر مما يتبعه ذلك احتجاجات شعبية وعدم الاستقرار السياسي.

السيناريو الثاني :- الاصلاحات التدريجية :

التأثير على الشرعية :- سيؤدي هذا السيناريو الى تحسين شرعية النظام السياسي العراقي ، اذ سيتم اعتبار النظام السياسي اكثر شرعية بسبب الاصلاحات .

التأثير على المشروعية :- ستتحسن مشروعية النظام السياسي العراقي اذ سيتم اعتبار النظام اكثر مشروعية بسبب الاصلاحات والشفافية وبالتالي تحسين الخدمات وزيادة الثقة في النظام السياسي مما يؤدي الى الاستقرار السياسي .

السيناريو الثالث :- التغير الجذري :

التأثير على الشرعية :- حيث سيتم اعادة بناء الشرعية على اسس جديدة .

التأثير على المشروعية :- سيتم اعادة تقييم مشروعية النظام السياسي بناءً على التغييرات الجديدة ، وعليه سيؤدي الى تغيرات كبيرة في الهيكل السياسي والاقتصادي للبلاد مما قد يؤدي الى الاستقرار او عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد

السيناريو الرابع :- التأثير الخارجي :

سيؤدي الى تآكل شرعية النظام السياسي العراقي اذ يتم اعتبار النظام غير مستقل بسبب التأثيرات الخارجية وبدوره يؤثر سلبا على اعتبار النظام غير مشروع بسبب التأثيرات الخارجية وبالتالي سيؤثر على اداء النظام السياسي ويحدث تغيرات في السياسة العراقية مما يؤدي لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

الخاتمة

لم يشهد التاريخ السياسي الحديث والمعاصر قيام نظام سياسي كفوء بني على اسس طائفية او عرقية على حساب المؤسساتية والبيروقراطية الفاعلة ، فالنظام السياسي المنقسم سيكون عاجزا عن وضع حلول جذرية لتجاوز الازمات بفاعلية كبيرة ، وانما سيعتمد وضع حلول مؤقتة غالبا ما تكون ذات كلفٍ عالية في المستقبل كما حدث في لبنان والعديد من الدول الافريقية، وان عملية بناء مؤسسات الدولة العراقية كعملية تراكمية شاقة تتطلب مدة طويلة من الزمن ، ولكنها في الوقت نفسه ليست بالعملية المستحيلة نظرا لما تمتلكه الدولة العراقية والمجتمع من مقدرات وموارد وامكانيات ، لذا فإن الانتخابات التي توصل اليها البحث يمكن اجمالها على النحو الاتي :-

١. يتطلب اعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية قبل كل شيء بناء جسور الثقة مابين المواطنين والنظام السياسي من ناحية وما بين الجماعات الاجتماعية المتباينة في المجتمع ، وذلك من خلال اعادة بناء مؤسسات الدولة على اسس موثقة تحقق التمايز الوظيفي والهيكلي ، وتسهم في تكوين وبناء الهوية الوطنية التي يرى فيها الاخر انه جزء لا يتجزء من المجموع ، و يرى فيها المجموع عدم تحقيق كيانه واجتماعه لا بوجود الاخر.
٢. ان قيام نظام السياسي العراقي على بينة مؤسسية تعتمد صيغ واضحة ومحددة للعمل من شأنه ان يزيد من قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الحاصلة في المجتمع ، والاستجابة الاحتياجات والمتطلبات المجتمعية ، ويتمكن من تحقيق فهم افضل لتوقعات الافراد لأداء النظام السياسي وهذا يعني من جانب اخر تحقيق وقيام الشرعية السياسية للنظام السياسي واداءه .
٣. ان فعالية الاداء المؤسسي للنظام السياسي العراقي تزداد بشكل مطرد كلما كان الاداء السياسي منطلقا من قاعدة بيانات حقيقية ، وتوفير رؤية وقراءة واضحة للنظام السياسي لاحتياجات ومتطلبات وتوقعات الافراد ، وهذا ما يجعل مخرجات النظام السياسي واداءه محكومة.

المصادر

أولاً: الكتب

١. توبي دوج ، *اختراع العراق* ، ترجمة : دينا الملاح ، بغداد: دار الكتب والوثائق ، ٢٠٠٨.

٢. ساجد احميد الركابي ، *معادلة القوة بين الارهاب والدولة في العراق* ، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٢ .

٣. سعد شهاب احمد ، *الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على اداء النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥* ، برلين: المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠٢٢ .

٤. *الشرعية السياسية* ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، موسوعة ستانفورد للفلسفة ، ٢٠٢٢ .

٥. شير كوكر مانخ ، *الهوية والامة العراقية* ، بيروت: دار الساقي ، ٢٠١٥ .

٦. فرانسيس فوكوياما ، *الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي* ، ترجمة : معين الامام ومجاب الامام ، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية ، ٢٠١٥ .

٧. لاري دايموند، *روح الديمقراطية من اجل بناء مجتمعات حرة*، ترجمة: عبد النور الخرافي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٤ .

٨. محمد عبد الجبار الشبوط ، *الشرعية السياسية* ، صحيفة العالم ،١١٢، ٢٠٢٣.

٩. ناظم نواف ابراهيم ، *العنف السياسي في العراق المعاصر :دراسة في تطور الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية* ، بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٥ .

١٠. هشام حكمت عبد الستار واخرون، *علم الاجتماع السياسي*، بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠١٩ .

١١. وسيم حرب وآخرون ، *اشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية* ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠١٠ .

١٢. وليد سامي محمد ، *مأسسة السلطة وبناء الدولة _ الامة : دراسة حالة العراق* ، عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤ .

ثانياً: المجلات العلمية

١. احمد فيصل علي ، "القيم المؤسساتية واداء النظام السياسي العراقي"، *مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين*، العدد ٧٨، (٢٠٢٤) .

ثالثاً: المصادر باللغة الانكليزية

1. Anthony cosmopolitanism,london:penguin,2007,p5
2. Arthur miller and olalisthaug , political performance ,and institutional trust , in: pippanarris press , 1999.
3. Gery A.stradiotto ,Democratizing Iraq ,:regime transition and Economic Development in comparative perspective, international journal on world peace , vol,21,no .2manchester,paragon hous, June 2004.
4. J.Roland pennook ,political Development ,political system and political cood , ln : lkuo kabashima and layn T. whit (eds) , political system and change (new jersey) , Princeton university press, 2018.
5. Jonathan Quong, liberalism without perfection, oxford:oxford university press,2011.
6. Parnk H. oneiletal, cases and concepts in comparative politics, an integrated approach,(new york : Columbia university press ,2014.
7. Shirinm .Rai,political pormance, Afram work for Analyzing Democratic politics, political studies,vol.63 ,no 5,london: political studies Association, 2024